

الأستاذ الدكتور : ناجي عبد النور
الدرجة العلمية :استاذ التعليم العالي (بروفسور)
قسم العلوم السياسية- جامعة باجي مختار - عنابة-الجزائر
البريد الإلكتروني: nadjiabdenour@yahoo.fr

ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني: الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الإفريقي إلى الجزائر، المعضلة والحل، وذلك يومي 20 و 21 أفريل من 2015 تنظم كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل-الجزائر

المحور الثاني: تبعات الهجرة واللجوء ومخاطرها على الجزائر

عنوان الورقة البحثية:

تداعيات وأثار ازمة اللاجئين السوريين على الجزائر امنيا وسياسيا واجتماعيا

- طرح الموضوع :

تشكل الهجرة القسرية ناتجة عن الحروب والصراعات او بسبب سوء الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية والمعيشية احد اهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية نظرا لأهميتها وتداعياتها الانسانية والسياسية والأمنية، وفي ظل تنامي الظاهرة في الجزائر وتوقع المراقبين تفاقمها مستقبلا بناء على تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم العربي ودول الساحل الإفريقي ، وبحكم موقع الجزائر الجغرافي القريب من إفريقيا وعلى التماس من أوروبا وانتماءها العربي، مما جعلها وجهة لنزوح المهاجرين الجنوب صحراويين والسوريين بشكل جعل هذه الظاهرة تتسع و تضع البلد في وضع اجتماعي وسياسي وامني خطير. وعليه أصبحت الهجرة تطرح إشكاليات صعبة على مستوى المجتمع والدولة الجزائرية وتثير الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، فأصبحت عملية ادارة اللجوء تشكل ازمة انسانية

من ناحية وحالة سياسية ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وقانونية من ناحية أخرى يتطلب التعامل مع تبعاتها انتهاج سياسة واضحة .

نطلاقا مما سبق تسعى الورقة البحثية الى رصد وتحليل تداعيات وأثار أزمة اللاجئين السوريين على الجزائر امنيا وسياسيا واجتماعيا.

وتأسيسا على ما سبق يمكن طرح السؤال المركزي التالي :

- مشكلة الدراسة :

السؤال المركزي :

- ما هي تداعيات وانعكاسات موجات الهجرة السورية إلى الأراضي الجزائرية ؟ وكيف يمكن رسم سياسة وطنية في مجال اللجوء والهجرة تتلاءم و الإطار القانوني الوطني والدولي ؟
التساؤلات الفرعية :

- ما مدى تأثير الوضع السياسي في البلدان العربية على مسألة الهجرة نحو الجزائر ثم الى اوروبا؟

- ما هي خصائص اللاجئين السوريين في الجزائر وأوضاعهم القانونية؟

- كيف تعاملت السلطات الجزائرية مع اللاجئين والنازحين والمهجرين؟

- ما آثار أزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني ؟

- هل كان للاجئين السوريين تأثير في المجتمع الجزائري من الناحية الاجتماعية والقيمية ؟

- هدف الدراسة :

- بناء قاعدة معلومات وبيانات وبحوث حول حالة اللاجئين السوريين في الجزائر، والتعرف على اوضاعهم المعيشية وتركيبتهم الاجتماعية ووجودهم القانوني.

- تساعد البيانات المتعلقة بالمهاجرين كالجنس والمهنة والجنسية ومدة الإقامة وغيرها إلى فهم اكبر لطبيعة وحجم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية للمهاجرين.

- محاولة بلورة مقترحات عملية تساهم في رسم سياسة وطنية في مجال اللجوء والهجرة.

هيكل الورقة البحثية :

اولا : واقع مشكلة اللاجئين السوريين في الجزائر : حقائق وأرقام

ثانيا : تعامل الجزائر مع قضايا اللاجئين والمهجرين: " السوريين "

ثالثا : الآثار الامنية و السياسية و الاجتماعية للاجئين السوريين على الجزائر.

أولاً : واقع مشكلة اللاجئين السوريين في الجزائر : حقائق وأرقام

1. خصائص المهاجرين واللاجئين السوريين في الجزائر.

ظهرت قضية اللاجئين السوريين على الخريطة الدولية في أبريل 2011 بعدما تم تسجيل عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين الفارين من الحرب في سورية إلى دول الجوار، وبعدها توافد على الجزائر آلاف اللاجئين من سوريا ، وأصبحت الجزائر خامس وجهة مقصودة بعد تركيا والعراق والأردن ولبنان، فهي البلد الأول الذي لا تربطه حدود برية مع سوريا ويشهد توافد كبير من المهاجرين واللاجئين السوريين ، وهذا ناتج لعوامل قانونية وتاريخية كانهدام نظام التأشيرة بين البلدين، بناء على اتفاقية مبرمة بينهما في سنة 2008، تجعل السفر من وإلى الجزائر ميسراً دون إجراءات التأشيرة ، وإلى طبيعة العلاقات التاريخية الاخوية بين الجزائر وسوريا والتي تعود الى هجرة الامير عبد القادر الى الشام. وإلى عامل استراتيجي حيث تعتبر الجزائر خير معبر الى اوربا عبر ايطاليا او اسبانيا او فرنسا.

1. عدد المهاجرين واللاجئين السوريين:

لقد تضاربت التقديرات والإعداد بين الرسمية المسجلة وبين غير الرسمية ، فالجزائر تحصي 12 ألف لاجئ سوري بحسب الأرقام الرسمية التي أعلنت عنها وزارة الداخلية الجزائرية، منهم 3400 فقط في وضعيات قانونية. اما الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد احصت ما لا يقل عن 15 الف سوري نازح لا يزالون في الولايات الجزائرية من ضمن 5.835 مليون سوري لجؤوا إلى بلدان العالم. وقد أشار تقرير سوري الى ان عدد اللاجئين السوريين في دول المغرب العربي (ليبيا، والجزائر، والمغرب)، يتجاوز 40 ألف لاجئ سوري. ولفت تقرير الشبكة إلى أن نسبة واسعة جدا من اللاجئين غير مسجلين ضمن المفوضية العليا للاجئين⁽¹⁾ و حسب المعارضة السورية فإن نحو 25 وألف نازح سوري يقيمون بطريقة غير شرعية في الجزائر(2) لكن حسب التقارير الاخيرة من المستقاة من وسائل الاعلام الجزائرية فان معظم اللاجئين السوريين غادروا الجزائر باتجاه عدد من الدول الأوروبية منها فرنسا وبريطانيا، بعد أن توفرت

⁽¹⁾ <http://elraaed.com/ara/watan/56902>

⁽²⁾ انظر: صفحة المعارض والناشط السياسي السوري الدكتور أبو الضاد سالم السالم،

لهم الظروف تجعل طلب اللجوء السياسي في أي دولة ممكن بعد المؤتمرات الدولية الاممية التي طالبت بتسهيل الحصول على اللجوء السياسي.

2. توزيع المهاجرين واللاجئين السوريين: ينتشرون في كل ولايات الوطن خاصة في المدن الكبرى الشمالية الساحلية وبالأخص في العاصمة الجزائر، وتلمسان وعنابة بغرض الاستقرار والامتهان او لرغبة في العبور الى اوروبا ، يتحركوا باتجاه الحدود المغربية والتونسية قصد الابحار في قوارب الهجرة السرية إلى السواحل الإيطالية والاسبانية ،ولقد أوقفت السلطات الجزائرية نحو 200 لاجئ سوري يحاولون حتى عبور الحدود البرية الجزائرية-الليبية لبلوغ مدن الساحل الليبي حتى الوصول الى ايطاليا.

ربط الكثير من المهاجرين السوريين الاتصال فيما بينهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي على صفحات "منتدى السوريين المقيمين في الجزائر".

3. حياتهم الاجتماعية و المهنية : يعتبر المهاجرين واللاجئين السوريين اكثر اندماجا في المجتمع الجزائري من الأفارقة بحكم الدين واللغة والتاريخ والتقاليد، يشكل الشباب والأطفال الفئات الاكثر ، نجح البعض منهم في ممارسة مهن وفتح ورش للخياطة و مطاعم للمأكولات السورية ، يعد التعاطف الجزائري الشعبي مع اللاجئين حجر الأساس في تحسن أوضاعهم الاجتماعية.

ثانيا : تعامل الجزائر مع قضايا اللاجئين والمهجرين: "السوريين"

لقد ساهمت ثورات الربيع العربي والوضع السياسي المتأزم في عدد من الدول العربية(الحروب في سوريا وليبيا) ، وتساعد حالة عدم الاستقرار في دول الساحل الإفريقي (مالي ، النيجر ...) إلى تشريد العديد من المواطنين وهجرتهم الى الجزائر بصفة قانونية أو بطريقة غير شرعية،تحولت معها الجزائر من محطة عبور الى أوروبا الى وجهة للإقامة وأرض لجوء واستقرار على المدى الطويل والقصير بالنسبة للمهاجرين المنحدرين من عدة بلدان (سوريا،ليبيا ،البلدان الإفريقية جنوب الصحراء)، يشكل المهاجرين واللاجئين السوريين التحدي الاكبر للسلطات الجزائرية نتيجة تنامي وتضاعف اعدادهم وتحركهم.

1. الجزائر و الالتزامات الدولية بقضايا اللاجئين والمهجرين.

تعتبر الجزائر من الدول التي التزمت بشكل كبير بكافة العهود والمواثيق المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان واللاجئين، فقد التزمت الجزائر بشكل كامل بالعهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما صادقت الجزائر على الاتفاقية المنظمة لوضع اللاجئين في إفريقيا لسنة 1969 لمنظمة الوحدة الإفريقية وذلك سنة 1974 ، وأصدرت القانون 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها مع مراعاة الاتفاقيات الدولية أو اتفاقات المعاملة بالمثل، التي تطبق على الأشخاص الذين يحملون جنسية غير الجنسية الجزائرية، أو الذين لا يحملون أية جنسية. كما تعد الجزائر من بين الدول التي لها تقاليد عريقة في مجال الاستقبال والهجرة ، فقد تلقت موجات متعددة من اللاجئين والنازحين من دول عربية مجاورة في إطار التطورات السياسية والاقتصادية ، تواجه منذ بداية 2012 تبعات الأزمة السورية والتي أفرزت بشكل مباشر موجات كبيرة من اللاجئين والنازحين.

ب. الإجراءات الرسمية و المدنية في التعامل مع اللاجئين والمهجرين.

يمكن تحديد آليات تعامل الجزائر مع التدفقات الكبرى لأفواج المهاجرين من سورية في النقاط التالية :

1. قررت الحكومة الجزائرية التكفل بالسوريين اللاجئين والسماح باستقبالهم في مراكز إيواء.
2. اجتماع مجلس وزاري خاص مشترك ضم كل من وزير الداخلية ووزير التضامن الوطني إلى جانب ممثلين عن المالية والأجهزة الأمنية لمناقشة خطة عمل، تحدد كيفية التكفل باللاجئين
3. وضع برنامج خاص لتكفل بالسوريين اللاجئين
- مراكز استقبال على مستوى كل الولايات مع ضمان الإطعام والإيواء والألبسة والأدوية والتكفل النفسي والرعاية الصحية.
- تسجيل الأطفال السوريين في سن الدراسة في المؤسسات التربوية، كما تقرر فتح دور الحضانة لاستقبال الأطفال صغار السن من العائلات السورية.
- تقديم تراخيص استثنائية للعمل، تقدمها مديريات التشغيل عبر الولايات الجزائرية المختلفة، لكن على أن لا تتجاوز صلاحيتها مدة السنة لا أكثر.
- وبهذا القرار، ستسلم وزارة العمل الجزائرية، لكل لاجئ سوري ، رخصة عمل لمدة سنة واحدة، وتكون بمثابة وثيقة قانونية تستظهر عند الحاجة للاقامة بالنسبة للأجانب.
4. دور المنظمات المدنية في التعامل مع اللاجئين والمهجرين يتجلى من خلال دور كل من

الهلال الأحمر الجزائري والجمعيات الخيرية الجزائرية ومنظمات المجتمع المدني في عملية الاستقطاب للاجئين والمهجرين، ومد العون لإخوتهم السوريين.

الحاضنة الشعبية للسوريين في الجزائر متعاطفة جداً معهم، قدم مساعدات جمة للسوريين من إيواء وحتى جمع التبرعات العلاقة المتينة التي تربط بين الشعبين الشقيقين

ثالثا : الآثار الامنية والسياسية والاجتماعية للاجئين السوريين على الجزائر.

أن اهتمام الدول الجزائرية بالقضايا الإنسانية وبالالتزامات الدولية الخاصة بالاتفاقيات الدولية المرتبطة بقضايا اللاجئين، قد يترك ويخلف العديد من الآثار والتداعيات الامنية والسياسية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة على الدولة والمجتمع، وقد واجهت الجزائر العديد من التحديات في هذا المجال منها أزمة اللاجئين السوريين، فبالرغم من بعدها الإنساني والعربي الذي تحمله، تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للدولة والمجتمع في ظل الظروف الاقليمية التي يعيشها البلاد وتتمثل آثار تلك الأزمة في ما يلي :

أ- من الناحية الامنية :

1. توفير الحماية الامنية (التكلفة الامنية): تعد خدمات الأمن والحماية من الخدمات المحورية التي التزمت بها الجزائر بتقديمها للاجئين ضمن المخيمات الرسمية المعتمدة أو الأماكن العامة أو أولئك الذين انتشروا بين السكان في شتى أنحاء الوطن.

2. بعد رفض اللاجئين الإقامة في المخيمات المحروسة، تبين لجهات امنية ان هناك محاولات لتجسس والاختراق الامني من اطراف اجنبية توظف عناصر من اللاجئين.

3. ضبط عدة عمليات للهجرة غير القانونية انطلاق من الجزائر نحو دول الجوار(ضبط حراس الحدود الجزائرية العديد من المهاجرين السوريين يحاولوا عبور الحدود المغربية والليبية ، وكذلك عبر الضفة المتوسطية (إيطاليا ، اسبانيا عن طريق المغرب) وقد تسبب في توتر العلاقات بين الجزائر ودول جنوب المتوسط الاوربية (التنسيق الامني و الاتفاقيات مع دول الإتحاد الأوروبي على جواز حبس المهاجرين بصورة غير شرعية مدة تصل إلى 18 شهرا) ، اما فيما يخص أهم الممرات التي يسلكها المهاجرين السريين باتجاه المملكة المغربية فهي تلك المحاذية للحدود الجزائرية ، حيث تمتد على طول 1533 كلم من مرسى بلمهيدي شمالا الى تندوف جنوبا

الجزائريتين ، و تبقى طنجة من أهم الممرات و المنافذ التي يسلكها المهاجرين السريين باتجاه اسبانيا وذلك بدخول سبتة المحتلة

4. ظهور شبكات دولية وعصابات منظمة لتهريب للاجئين تقوم بأعمال لا شرعية ، كبيع المخدرات بكل أنواعها و تسهيل عمليات ترويجها أو أحتراف النصب و الاحتيال و تزوير العملة

..

ب- من الناحية السياسية :

1. وضع النظام السياسي في موقف حرج من القضية السورية بعد تنامي ظاهرة اللاجئين السوريين الى الجزائر ومحاولة اطراف الصراع في سوريا او القوى الكبرى المنخرطة في الصراع التأثير في القرار الجزائري قائم على مبدأ عدم التدخل.

2. - تسببت قضية اللاجئين السوريين في ازمة دبلوماسية مع المغرب بعد توظيف المغرب لقضية هجرة السوريين عبر الحدود المغربية نحو اسبانيا والترويج اعلاميا ودوليا لمعلومات كاذبة عن طرد الجزائريين السوريين مما ادى الى استدعاء السفير المغربي بالجزائر.

ج- من الناحية الاجتماعية والقيمية : لقد حمل الأخوة السوريون إلى ولايات الوطن تأثيرات اجتماعية وقيمية

1. ظاهرة التسول .

2. القضية الاجتماعية الثانية والتي ظهرت على وسائل الإعلام فهي مسألة الزواج من الفتيات السوريات بدواع عدة. فتناول الموضوع يحتاج الى بيانات رسمية من الجهات الرسمية.

3. انتشار ظاهرة التشيع في المساجد والمجتمع الجزائري (انظر : تصريح وزير الشؤون الدينية)

4. اللاجئين السوريون نقلوا معهم إلى الجزائر تناقضات الحرب الأهلية الدائرة رحاها في بلاد

الشام

د- من الناحية الاقتصادية :

هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية التي يلمسها المجتمع و لكن يصعب قياس أثرها الكمي او

المالي المباشر على الاقتصاد الكلي للبلاد

- تدهور القيمة النقدية الوطنية و تأثيرها السلبي على الاقتصاد

- تهريب العملة الصعبة الى الخارج من تجار السوريين(احصاءيات شرطة الحدود)

- الخاتمة :

لقد أسهمت هذه الورقة البحثية في إلقاء الضوء بشكل تحليلي وكمي على الآثار الامنية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية لازمة اللاجئين السوريين على الدول الجزائرية.

الاستنتاجات :

1. شهدت الجزائر هجرة العديد من اللاجئين السوريين بشكل جماعي وبتدفق غير معهود لأسباب تتعلق بعوامل قانونية وسياسية وتاريخية وكمالية استراتيجية لعبود للهجرة لدول اوروبية.

2. استقبلت الجزائر اللاجئين وتكفلت بهم بكفاءة عالية، شهدت بها المنظمات الدولية

3. خلف الازمة العديد من الآثار على المجتمع الجزائري من ناحية الامنية و الاجتماعية و السياسية

4. لازالت الهجرة السرية ذات أثر على العلاقات الدولية، فهي ليست بالمسألة الظرفية التي يمكن تجاوزها بسهولة، إذ أنها أضحت مكونا أساسيا في هذه العلاقات التي يصعب التحكم فيها.

التوصيات :

1. من الناحية القانونية و المؤسساتية :

- ضرورة انشاء وتأسيس دائرة للهجرة او ادارة تعنى بتكوين قاعدة بيانات موحدة وتحليل هذه البيانات وادارتها بالتعاون مع جميع الوزارات والمؤسسات المعنية بملف الهجرة وذلك بهدف تنظيم جميع الامور المتعلقة بالهجرة والمهاجرين حتى عودتهم الى بلادهم حال زوال الاسباب التي دفعتهم للهجرة واللجوء.

- بلورة سياسة وطنية جديدة،لقضايا الهجرة واللجوء،وفق مقاربة إنسانية،تحتزم الالتزامات الدولية للجزائر وتراعي حقوق المهاجرين.

2. من الناحية الاقتصادية والاجتماعية :

- ضرورة استثمار اللاجئين السوريين النشيطين اقتصاديا في الجزائر.

3. من الناحية الامنية :

- تنسيق التعاون الأمني بين الدول المغاربية و الدول الإقليمية المجاورة التي هي معنية بهذه الظاهرة ، و ذلك من خلال تبادل المعلومات لتفكيك الشبكات .

